المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: الجامعات وآلية بناء الدولة العراقية الجديدة
اسم الكاتب: د. عبد الامير محسن جبار
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/1981
تاريخ الاسترداد: 2026/09/17 05:35 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

الجامعات وآلية بناء الدولة العراقية الجديدة

الدكتور

عبد الامير

محسن جبار(*)

المقدمة:

الجامعة حرم آمن ومركز حضاري فكري وعلمي وتقني في المجتمع يزدهر في رحابها العقل وتعلو فيه قدرة الإبداع والابتكار وتتبلور فيه إمارة النبوغ لتسهم في بناء الأجيال وتقع على عاتقها رفع المستوى العلمي والتقني والثقافي والاجتماعي والإنساني بما يتلاءم وحاجات البلاد الراهنة والمستقبلية بإعداد البحوث والدراسات في شتى جوانب المعرفة العلمية والإنسانية لتواكب التطور العلمي والتقني بما يؤدي إلى تقليص الفجوة بين مجتمعنا ومجتمعات الدول المتقدمة.

وإذا كان المنطق يؤكد انه لايمكن للهيمنة الاستعمارية أن تستمر إلى الأبد فهذا أمر مستحيل لأنه ضد منطق وحركة التاريخ، فان الذي يعزز المواجهة لكل التحديات الجامعات لكونها الطليعة التي تجعل العلم أداة في معركة المصير التي تواجهها الأمم والشعوب، فهي التي تمتلك زمام العلم وقيادته وتحولهما إلى قوة يمكنها من الصمود في وجه التحديات والثقافات الأخرى.

أن آلية الجامعات في البحث والحياة هي الحوار والمحاورة أو المفاهمة وتبادل الرأي وهذا يعني الإقرار بوجود طرف أخر غير الطرف المتكلم لوحده أو الخطيب الأوحد الذي يملي أو يحاضر ويذهب دون أن يعنيه ماهي نتائج أقواله، ثم أن تكون محاورا لا خطيب يعني بالذات أن من وأجبك أن تستمع

(*)استاذ العلوم السياسية/الجامعة المستنصرية.

لأخر سيأتي بدوره ليدلو بدلوه في الموضوع الذي تحدثت به، إن هذا الانتظار أو التوقع وما يصحبه من ضرورة تعلم فضيلة الاستماع يعني بالضرورة الاعتراف والإقرار بوجود رأي أخر يختلف عن رأيك وقولك.

أن الاختلاف بالرأي بل وحتى بالممارسة والعمل لايعني بالضرورة الإقرار بحصول التضاد، فإذا كان صحيحا أن كل ضدين مختلفين فان الصحيح أيضا بان كل مختلفين ليس بالضرورة ضدين. فأين الدولة من استشارة الجامعات وحوار أساتذتها واخذ الرأي والمشورة منهم وهذا منطق القرآن الكريم وسياسته "وأمرهم شورى بينهم"[1] و"شاورهم في الأمر"[2] أن مجالس الشورى هي مصادر اتخاذ القرار وإدارة شؤون البلاد، وكذلك قوله تعالى "ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الأرض"[3].

ولاشك أن ما يعزز هذا العمل هو الإقتداء والأتباع لقول رسول الله (صلى الله عليه وسلم) "لا مظاهرة أوثق من المشاورة".

ولابد أن نقف بإجلال إمام رائد مدرسة الحوار في العهد ألراشدي وهو الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) الذي يقول في تعليماته المكتوبة إلى مالك الاشتر حين ولاه على مصر بقوله "الناس صنفان أما أخ لك في الدين أو نظير لك في الخلق".وقوله عليه السلام "قد خاطر بنفسه من استغنى برأيه ومن استقبل وجوه الآراء وعرف مواقع الخطأ" وقوله عليه السلام في وصيته إلى ابنه محمد بن الحنفية أي بني "اضمم أراء الرجال بعضها إلى بعض ثم اختر قربها إلى الصواب وأبعدها عن الارتياب".

وقوله عليه السلام في مكان أخر "اضربوا بعض الرأي ببعض يتولد منه الصواب"، وقول رائد الجامعات العلمية الإمام الصادق (عليه السلام) "لن يهلك امرؤ عن مشورة".

---

[1] سورة الشورى ، الآية ٣٨.
[2] سورة آل عمران، الآية ١٥٩.
[3] سورة البقرة ، الآية ٢٥١.

ولنا أيضا عبر عن صاحب الحوارية المجددة للثقافة الراشدة وهو الإمام الشافعي (رضي الله عنه) الذي قال "رأيي صواب يحتمل الخطأ ورأي غيري خطأ يحتمل الصواب".

لكل فرد منظومة حريات قد يكتسبها كلها أو جلها، وقد تتحدد عنده مراتبها حسب ظهورها أو استعمالها كالحرية الشخصية أو المدنية، والأستاذ الجامعي هو بالذات الحائز لكل هذه الحريات إذ ينفرد بالحرية الأكاديمية والفرق بين الحرية الأكاديمية والمهنية أن الثانية جزء من الأولى، فالحرية المهنية التي يختص بها أي مهني، تعني حرية التصرف الوظيفي في ممارسة العمل اليومي، والأستاذ الجامعي كذلك مهني له حق تقديم الخبرة في تخصصه ولكنه في مجال حريته الأكاديمية ينفرد في نتاج الفكر والمعرفة[٤].

وتأسيسا على ذلك فان الدولة المتميزة هي التي تستشير وتسمع لان في تكامل الآراء ازدهار الأمة وتحقيقا لحريتها المنشودة، وكما يقول غاندي "ينبغي أن يكون الناس أحرارا في البحث عن الحقيقة، وعندئذ تجعل الحقيقة الناس أحرارا"[٥].

لاشك أن هنالك علاقة تفاعلية بين الجامعة والمجتمع والدولة، فالجامعة تمنحهما الكوادر العلمية والتخصصات الفنية وتصقل القيم وتطور الشخصية، وترفع من مستوى التربية والتعليم، في حين ترفد الدولة الجامعة بالكثير من المستلزمات والمعطيات التي تحتاجها الجامعة في المهام التي تقوم بها وتؤديها للمجتمع.

أن المجتمع يمنح الجامعة الملاكات البشرية والمقومات المادية وغير المادية التي وصل إليها المجتمع والذي يجسد ما تستطيع الجامعة الاستفادة منه في تقديم الخدمات للمجتمع. أي أن المجتمع لا يأخذ من الجامعة بل

---

[٤] عباس عبد الهادي، حقوق الإنسان ،ج١، دار الفاضل، دمشق، ١٩٩٥، ص٢١.

[٥] نقلا عن مجموعة مؤلفين "الديمقراطية والتربية في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١، ص١٣٦.

يعطي لها وعملية الأخذ والعطاء هما العلاقة التفاعلية بينهما بحيث تصبح الجامعة امتدادا للمجتمع ويصبح المجتمع امتدادا للجامعة.

ووفقا لذلك فان آلية العمل التي تحقق التفاعل بين الجامعة والمجتمع المحيط بها ومن خلال دور المجتمع في تنمية الجامعة هنالك ثلاث جوانب للتفاعل.

١. دور المجتمع في رفد الجامعة بشرياً.
٢. دور الدولة في رفد الجامعة مادياً.
٣. دور المجتمع في رفد الجامعة حضارياً.

١.دور المجتمع في رفد الجامعة بشرياً.

فيما يتعلق بتلك النقطة نعني بشريا تلك الموارد البشرية التي تضم الملاكات التدريسية والإدارية والفنية والمهارات التي تهتم بأمور الجامعة والإشراف على شؤونها الخاصة والعامة[٦].

ويتحدد دور المجتمع بخصوص تلك الكوادر بأنه هو الذي اولدها ومكنها من دخول الجامعة والعمل فيها، كما انه يحمل دور أخر في الإعداد والتنشئة الاجتماعية لتلك الكوادر من خلال الحلقات التي مرت بها تلك الكوادر ابتدءا من الأسرة ثم المدرسة فالجامعة[٧].

والموارد البشرية التي يقوم المجتمع بتغذيتها إلى الجامعة هي أنواع مختلفة منها ماهو متخصص ونادر ومنها ماهو مهني ومتدرب. ومنها ماهو غير متخصص وغير متدرب. وذلك لاختلاف عملية النضج التي تميز مجتمع عن آخر .

فالمجتمعات المتقدمة توفر الاختصاصات النادرة من الملاكات العلمية وتلك تعد حالة فريدة أن تتوافد عليها المجتمعات النامية أو المتخلفة. إلا إذا

---

[٦] **محمد حربي حسن وخليل محمد الشجاع، علم المنظمة ، جامعة الموصل، مديرية دار الكتب، ١٩٨٩، ص٢٥٢.**

[٧] **معروف عبد الله الصائغ، النمو الحضري وإثره على الجامعة، جامعة الكويت، ١٩٩٠، ص٩٦.**

أقدمت على الانفتاح والاستعانة بالجامعات في الدول المتقدمة للوصول إلى الإعداد العلمي والتقني المتقدم لكوادرها البشرية.

من هنا يتضح إذا دور المجتمع في رفد الجامعة بالموارد البشرية المطلوبة، فإذا كان المجتمع متقدما ومتطوراً حضارياً وعلمياً وتقنياً فانه يكون قادرا على تزويد الجامعة بالملاكات البشرية والكوادر العلمية والعكس صحيح[٨].

والواقع أن عملية إعداد وصقل ورعاية المواهب العلمية تتطلب اهتمام واستيعاب لدى البلدان النامية، إذ تعاني اغلب البلدان النامية من ظاهرة هجرة العقول أو الأدمغة بسبب عدم وجود المقومات المطلوبة او المتاحة لعملهم أما بسبب ضعف الاهتمام بهم وعدم توفر المستلزمات العلمية المناسبة لظروفهم الفكرية آو ضعف المستوى ألمعاشي لهم مقارنة بنظرائهم في الدول المتقدمة آو بسبب تدهور الوضع الأمني في البلد، لذلك تكمن الإشكالية هنا في تخوف حكومات البلدان النامية من إرسال أفرادها للخارج لأسباب تتعلق بالتكلفة المادية واحتمالية بقائهم هناك لمقارنتهم بين ظروفهم في بلدهم ألام مع البلد الدارسين فيه[٩].

٢.دور الدولة في رفد الجامعة مادياً

مهما كانت صلة العلاقة بين الجامعة والدولة سواء كانت أهلية أم حكومية فأنها تحتاج إلى أموال كبيرة للأنفاق على الأبنية التي تضمها والمختبرات والوسائل العلمية والأبحاث والأثاث وأجور الأساتذة والعاملين، وحتى إن كانت الجامعة وهو الغالب لدى البلدان النامية بارتباطها بالحكومة أي حكومية وتمول من الحكومة بعكس الغالب لدى الدول الأوربية بتمويلها من قبل القطاع الخاص فأنها تحتاج للموارد المادية. لذلك تضطلع مختلف الجامعات في الوقت الحاضر في مجال الاستثمار من اجل تلبية حاجاتها المادية ومواكبة التقدم العلمي مع روح العصر، فهنالك مؤسسات اقتصادية واجتماعية وتقنية

---

[٨] رجاء صبحي الملاح، تأملات في هموم المجتمع، دمشق،دار اللواء،١٩٩٦، ص٣٦.
[٩] ندوة الهجرة العربية عامة والمغاربية خاصة، مجلة شؤون الأوسط، لبنان، العدد ٤٩، شباط ١٩٩٦.

وطبية وغيرها بدأت تستثمر في الجامعات، وهذه الاستثمارات المالية إنما هي وسائل يستطيع من خلالها المجتمع جني ثمار اقتصادية وبنى حضارية للمجتمع سواء في القريب الأجل أم العاجل[١٠].

ان المجتمع يتحمل مسؤولية أخلاقية إذ كانت الجامعات تعاني من نقص سواء في الأبنية أو الموارد المالية والعلمية التي يفترض أن تمتلكها، لذاك تسعى دول العالم المتطور وعلى الدول النامية الحذو حذوها للارتقاء بموارد الجامعات المادية باعتبارها تخرج وتؤهل النخب المهمة في عملية التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية ومن أهم المنابع التي تعتمد الجامعة عليها في توفير مستلزماتها المادية هي:

١. ناتج أو حاصل الخدمة الذي توفره المؤسسات الإنتاجية داخل الجامعة، كورش الصناعة أو النجارة أو الهندسة أو الكهرباء أو الزراعة أو التصليح والصيانة.
٢. الخبرة والاستشارة عبر مكاتب الخبرة والاستشارة العلمية.
٣. أجور الدراسة وخاصة للجامعات التي تدار من قبل القطاع الخاص، وأجور التعليم المستمر لدى الجامعات المرتبطة بالحكومة، إذ تمثل تلك العوائد المالية زخما لتدوير عملية التطور والبناء في الجامعة سواء على صعد الكوادر العلمية أم البنايات والمختبرات العلمية.
٤. التخصيصات المالية التي تخصصها الحكومات للجامعات سواء كانت حكومية أم أهلية.
٥. الإرباح التي تحصل عليها الجامعات نتيجة براءات الاختراع للشركات الصناعية الكبرى أو الاستكشافات العلمية الجديدة سواء في الميادين الصناعية المدنية أو العسكرية.

---

[١٠] **إحسان محمد الحسن، مظاهر التنمية والتقدم في المجتمع الغربي، مجلة دراسات عربية، العدد٥، ١٩٨٨، ص٦-٧.**

٦. الشركات الكبرى ووكالات الدعاية ومؤسسات الأعلام ودور النشر الكبرى والإغراءات والمعونات التي ترفد بها الجامعات للترويج لمنتجاتها ووسائلها.
٧. مردودات أخرى عبر تعليم اللغات أو تبادل الخبرات بين الجامعات في البلد الواحد أو بين البلدان الأخرى.

٣.دور المجتمع في رفد الجامعة حضارياً

التراث الحضاري بمفهومه العلمي هو كل ما يرثه الأبناء من الإباء والأجداد ، إذا التراث يكمن بالحلقة التي تربط الماضي ويسهل منها للحاضر والمستقبل. ولكل مجتمع مهما كان نوعه تراث حضاري يعتز به ويتمسك به، عبارة عن الموروث الثقافي والقيمي. وهذا الموروث يختلف من مجتمع لأخر لذلك هناك مجتمعات قروية وأخرى متحضرة. القروية قد تكون إقطاعية والمتحضرة رأسمالية أو اشتراكية[١١].

علما أن العناصر التراثية الحضارية للمجتمع تنعكس في القيم والعادات والتقاليد والمثل والمقاييس والمبادئ وكل ما ورثه الأبناء من الأحفاد والأسلاف من معالم تراثية حضارية قد تكون روحية أو اجتماعية أو مادية.

والجامعة تستوعب تلك الخصوصيات لأنها تتأثر بالبيئة المحيطة لها والبيئة هي المستوعب لكل العادات والقيم والتقاليد والموروث الثقافي للمجتمع، ومن هنا تتميز الجامعات بسبب هذا المدخل فتبدو حضارية بموروثها الذي تكتسبه من تراثها الحضاري. إذن للجامعة ينبغي أن يكون لها لون وخصائص ومعطيات حضارية لغة، دين، تاريخ، مستوى علمي، وتقني معين وتلك خصائص تكسبها شخصية مميزة عن الجامعات الأخرى.

أما إذا توافرت جامعة بدون خصائص فأنها لايمكن أن تكون منبر علمي يعبر عن هوية حضارية وتاريخ يعتد به.

---

[١١] **إحسان محمد الحسن، علم الاجتماع: دراسة نظامية، بغداد، مطبعة الجامعة، ١٩٧٦، ص٢٧٩.**

وقد بدأت في الآونة الأخيرة وبسبب قوى العولمة استهداف القيم الحضارية والتراثية للجامعات لدى البلدان النامية، مما تطلب من الجامعات في تلك البلدان التأكيد على هويتها الحضارية عبر المؤلفات العلمية التراثية والتأكيد على التراث الحضاري واستلهامه في عملية مواكبة التطور العلمي والاستفادة من ايجابيات العولمة في مجالاتها كافة.

وهنا تبرز شخصية الجامعة الحضارية في الاصالة والابتكار بعيدا على التقليد والانجذاب لقوى محلية أو إقليمية أو دولية.

*** الأستاذ الجامعي ومشروع المصالحة الوطنية**

كل مصالحة تفترض طرفين أو أكثر متخاصمين سرا أو علانية، ولكل منهما أهدافه وغاياته التي يسعى إلى تحقيقها من خلال صراعه أو خصامه مع الطرف الأخر، وتمثل المصالحة المسعى السلمي لتحقيق التقارب والاتفاق بين الطرفين ضمن آليات وشروط معينة، فهل ينطبق هذا الوضع على حال الأساتذة الجامعيون مع الدولة.

أن الدولة العراقية بعد نيسان ٢٠٠٣ أقصت الأساتذة الجامعيين واستعانت بغيرهم، ولعل الأمر لم يكن بتدبير مسبق، بل ربما كان مجرد (هفوة) نجمت عن التعجيل في بلورة آليات مؤقتة من جهة، وجهل قوات الاحتلال يومها بما يجب فعله، ومن ينبغي الاعتماد عليه في إعادة تشكيل هيكلية الدولة التي (فككت) تماما من جهة أخرى، إذ (حضرت القسمة) كل فئات المجتمع العراقي وشرائحه وغاب أو غيب الأساتذة الجامعيون لادور يذكر لهم في مجلس الحكم وما انبثق عنه من تشكيلات حكومية، ولادور يذكر في الجمعية الوطنية والتشكيلات الحكومية التي انبثقت عن الحكومة الانتقالية، ولادور يذكر في مجلس النواب وفي حكومة الوحدة الوطنية القائمة اليوم، ولكي أكون أكثر مصداقية ووضوحا، فان في مجلس النواب اليوم ما يق عن عدد أصابع اليد الواحدة من الأساتذة الجامعيين وهؤلاء لم تأت بهم الجامعة، بل جاءت بهم السياسة من بوابات الأحزاب والتحالفات التي انضووا تحتها، لست هنا لاقلل

من شأن احد، فنحن نكن كل الاحترام للوطنيين من أعضاء مجلس النواب–وما أكثرهم– لكننا في الوقت نفسه نؤشر خللا مستقبليا يلوح كضوء احمر ينذر بكارثة أن دولة لا تعتد بعلمائها لهي اقرب إلى ألامية والبداوة منها إلى الدولة العصرية، وحاشا العراق أن يكون كذلك.

والحقيقة أن الدولة اليوم حاولت جاهدة أن تنصف الجميع، وألا تفوتها فائتة تخص شريحة من شرائح المجتمع العراقي واثنياته، سواء في النص التشريعي الأول (الدستور) أم في مؤسسات الدولة التشريعية والتنفيذية، وفي الأخير نلحظ أن الدولة رأت أن خيار الحوار مع (المسلحين) قد يكون أوفق من محاربتهم والقضاء عليهم، فهم في النهاية أبناء العراق وان كانوا (ضالين)) ولكنها لسبب غير واضح تتجاهل على نحو منهجي شريحة الأساتذة الذين يشكلون استثمارا وطنيا مهما للدولة في حال التعامل معهم على نحو رشيد، أو يشكلون عبئا على كاهل الدولة والمجتمع، ولغما لا يدري احد متى سينفجر إذا استمر إبعادهم وتهميشهم كما هو الحال اليوم.

على الدولة أن تتصالح مع علمائها ليس فقط لأنهم جزء مهم وحيوي في المجتمع العراقي، ولا لأنهم من سيؤسسون لثقافة الحوار والتعايش السلمي والديمقراطية والتعددية وغيرها. من المفاهيم التي يسعى الواقع السياسي الجديد لإشاعتها وتكريسها ليس كل ذلك فقط، بل لان إقصائهم يعني إقصاء مفصل محوري من جسد المشروع السياسي للدولة العراقية الجديدة، مما يعني بالضرورة أن أي مشروع سياسي عراقي راهن أو مستقبلي لا يكون الأساتذة في الصميم من حركته سيكون مشروعا أعرج ومثل هذا الحكم ينطبق على أي مشروع سياسي يستعين بوجودهم (لإكمال النصاب القانوني أو نصاب الوجاهة أو أي نصاب أخر) أن وجودا غير فاعل وغير أساسي للأساتذة في أي مشروع يمكن أن نسميه (بطالة سياسية مقنعة) وهو ما نرفضه تماما.

على الدولة أن تعتد بعلمائها بوصفهم الشريحة التي تقع على عاتقها مسؤولية بناء الدولة ونشر الوعي الثقافي والسياسي والاجتماعي ورأب الصدوع

والشروخ التي أحدثها النظام السابق وما تبعه من احتلال وإرهاب في بنية المجتمع العراقي، ويجري النص على هذا الدور في الدستور، لان إنتاجهم العلمي والإنساني أشبه بالمضاد الحيوي الذي يقي المجتمع كل الإمراض والأوبئة الاجتماعية، ويرتقي بالذوق العام وبعمق الشعور بالمسؤولية الوطنية ويهدف إلى التآخي والشراكة بين مكونات المجتمع العراقي.

نقترح على الدولة أن تتبنى في سياق هذه المصالحة الاهتمام بالعلماء لنيلهم حقوقهم التي أهمها وعلى رأسها حقوقهم في المشاركة الحقيقية مع سائر إخوانهم العراقيين في بناء وطنهم الجديد وممارسة دورهم الفاعل في النهوض والتقدم.

وعلى الدولة أن لا تطلب مساندتهم فقط، بل أن تشركهم في البناء ويجب استبعاد فكرة (أكياس الدراهم، الهبات، العطايا) من الذهنية عند تفكيرهم في دعم العلماء، لان من شأن هذه الطريقة أن تكرس بطانة حقيقية ونزاعات حول الامتيازات، وقد ثبت بالتجربة السابقة أن جدواها العلمية غير واضحة أن لم تقل غير موجودة، ويمكن هنا استثناء حالات خاصة كغير القادرين على العمل أو المصابين بعاهات دائمة، وغيرهم ممن يجري تقدير حالاتهم الاستثنائية.

يؤسفني القول أن صورة الشاعر والأديب والمثقف والعالم المعاصر ما تزا . في ذهن السياسي المعاصر تشبه إلى حد بعيد الصورة التقليدية في التراث لأديب يقف على باب أمير بانتظار أن يسمح له الحجاب بالدخول وإلقاء قصيدته في مدح الأمير مقابل كيس من الدراهم أو الدنانير لان هذه القصيدة قد نافقت الأمير ونفخت أوداجه.

لاشك انه مشهد ظل يتوالد على امتداد تاريخ الأمة التي ظلت بدورها تتراجع بسبب انغماسها في تالية حكامها على هذا النحو المفزع، بئس الأمراء من هذا النوع ولن نكتسب على أبوابهم آبدا وقد سأل رسول الله (صلى الله عليه

وسلم) من هم اشر الناس قال (صلى الله عليه وسلم) (العلماء إذا فسدوا.....).

وتمسكا بصرخة المرجع الديني الكبير الشهيد الأول محمد باقر الصدر (قدس الله سره) الذي قال فيها :

إذا رأيت الملوك على أبواب العلماء فقل نعم الملوك ونعم العلماء

وإذا رأيت العلماء على أبواب الملوك فقل بئس العلماء وبئس الملوك

هذه مقاومة سلمية أعلنها الشهيد الأول ضد دولة القمع التي كان شعارها يقول (القلم والبندقية فوهة واحدة) لقد ساوت دولة القمع بين (القلم والبندقية) وتوأمتهما بهذا الشعار وجعلت فعل القلم بمنزلة فعل البندقية في حساباتها. أي من يقترب من السلطات يجزى بالمال والامتيازات والمناصب في حيث تركت للبندقية الموت المجاني وفرق الإعدامات والسجون ،أن دولتنا الجديدة اختارت الحوار مع فوهة البندقية التي قتلت العلماء ومن اجل إشراكهم في البنية السياسية ولا يمكننا أن نلومها على ذلك، ولكنها لم تحاور أساتذة الجامعات وتشركهم في بناء الدولة وربما لكون الأساتذة (مسالمين) ولذلك فان إرجاء مشاركتهم إلى عقود مقبلة لن يضر شيئا، وان عليهم أن يتحملوا بضع سنوات أخرى زيادة على ما تحملوه في العقود السابقة.

أن دولتنا الجديدة تدرك تماما أن الأستاذ الجامعي كان على رأس قائمة الممنوعين من السفر، مما انعكس سلبا على تدني المستوى العلمي للأستاذ والطالب، لانعدام الاتصال بالخارج سواء ميدانيا، أم بالتردد من المراجع الجديدة ولذلك فنحن نقترح على الدولة الجديدة ضرورة ترشيح ذوي المؤهلات العلمية والوظيفية للعمل في السفارات والملحقيات والقنصليات الثقافية والإعلامية في دول العالم لان ذلك يتيح جملة أمور:

١. أداء وظيفته على نحو إبداعي فاعل بحكم اختصاصه.
٢. اتصاله بالثقافة العالمية في مجال تخصصه الإبداعي.
٣. تعلم لغة أجنبية بالنسبة لمن سيخدمون في دول أجنبية.

٤. أن تكون الخدمة محددة بسنتين قابلة للتمديد لسنة واحدة من اجل فسح المجال لأكبر عدد ممكن من الأساتذة.

على الدولة أن تعمل جاهدة باستثناء مناصب وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (الوزير-وكلائه-المدراء العامين-رؤساء الجامعاء-العمداء...) من المحاصصة السيئة الصيت، بل يتم اختيارهم من ذوي المؤهلات العلمية والوظيفية والمشهود لهم بالوطنية وليس على أسس حزبية أو مذهبية أو محسوبية... لان أساتذة الجامعات ظلوا فوق كل تلك الاعتبارات، وبذلك كانت الجامعات وأساتذتها هدفا للاحتلال وقوى الظلام الأخرى.

وعلى الدولة أيضا توفير فرص العمل من ضمن مجال الاختصاصات لكل الأكاديميين في الوزارات والدوائر والمؤسسات بما يكفل لكل منهم عيشاً كريماً، لا نشوية منه، وان توفر لهم مساكن ويا حبذا ان تكون داخل او قرب الحرم الجامعي. وعليها الاهتمام الاستثنائي بالكفاءات والموهوبين آذ يروى أن الملك فيصل الأول (ملك العراق) (١٩٢١-١٩٣٣) رأى في احد الأيام ابن بستاني القصر يخطط بأصابعه على تراب حديقة القصر رسوما وتخطيطات بارعة فأعجب بها، وقرر إرسال هذا الصبي لدراسة الفن في باريس، وفعلا ذهب الصبي ودرس وتعلم وعاد... المهم في نهاية الرواية أن نعلم هذا الصبي هو الفنان العراقي والعالمي الكبير فائق حسن، أن معظم موهوبي الأربعينيات والخمسينيات كانت الدولة العراقية الملكية (بإمكاناتها البسيطة آنذاك) قد أوفدتهم للدراسة في الخارج، فعادوا وأسسوا المعاهد والكليات والمؤسسات العلمية، فعلى الدولة اليوم أن تعطي لموهوبيها أهمية استثنائية، وعلى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي أن تراعي ذلك وان يضعوا العراق هو الأساس، إذ لا يمكننا بأي حال من الأحوال أن نصدق أن الدولة ذات العقال والزى البدوي في ثلاثينيات القرن الماضي تقدر كفاءاتها وتعي الحاجة الماسة أليهم، ولا تعيها الدولة العصرية بلباسها الحديث وحساباتها ونفطها، ونحن في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين.

أن علماء العراق لم يكونوا في يوم من الأيام جزءا من مشاكل العراق بل فيهم الحل الحقيقي، وأي بلد لا يبنى ألا بعلمائه وان حركة المجتمع لا تدور إلا بهم، وإذا كانت المصالحة وطنية حقا يجب إسهام العلماء (أساتذة الجامعات في العملية السياسية وعدم أشعاره بالغبن والتهميش والإقصاء عنها) لان إشراكهم له أثارا ايجابية سريعة على الشارع العراقي، وبالتالي على المواطن العراقي المنهك بالحروب والقمع والمجاعات منذ أربعين عاما، وقياداتهم ستبزغ فجر السلام والأمن والأعمار على العراق وسيسهم في اختزال الكثير من الوقت والجهد لردم الهوة الكبيرة التي تفصلنا عن العالم لأنهم فوق الاعتبارات القومية والدينية والمذهبية والحزبية والشخصية.

وأخيرا لابد من التذكير بان علماء العراق ثروة وطنية كبيرة ينبغي على الدولة الحفاظ عليها، لا بالوعود والآمال بل بتحقيقها من ألان، وان ذلك ليس بصعب المنال، فالعراق هو الذي أغدق على العلم والعلماء من أقدم الحضارات، وهو الذي سخر لها كل الامكانات، فكان بلاد العلم والعلماء بفضل الرعاية والاهتمام، وكان محط أنظار العماء من عرب ومسلمين وغرباء من مختلف الأوطان.

ولعلنا لا نعدو جانب الحقيقة إذا قلنا أن جزءا من ملامح الوطنية الحقة تكمن في الكفاءات العراقية التي مازالت ثابتة مستقرة في العراق مضحية بكل شيء من اجل إعادة بناء الدولة العراقية الجديدة، وفي سبيل الأداء الأفضل وفاءً للعراق وخدمةً لأبنائه، على الرغم من التهديد والتهجير والخطف والقتل التي يعترضوا يوميا لها، هذه المجموعة الكبيرة جدا هي الجديرة بالرعاية والاهتمام وعلى الدولة رعايتها رعاية تامة بل واستثنائية، إذا أرادت حقا بناء عراق جديد، لان ذلك لا يتحقق إلا باستمرار تلك الشريحة لعطائها العلمي والإنساني.